مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصين ودورها في النظام الدولي متعدد الأقطاب والأبعاد والتداعيات خلال الفترة 1990 - 2020
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، د. طه حاج طه، صقر قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5336
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

New International Order In Light Of The Emergence Of Rising Powers (China's Model 1991-2015)

Dr. Loay Sauoh[*]
Dr. Taha Haj Taha[**]
Saker Kanoua[***]

(Received 23 / 9 / 2019. Accepted 31 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

The study aimed highlight China's status as agents active and influential in the New International Order, the study curriculum systems analysis theory, theory was used because of the ability of this approach to highlight the role that China can play and change the features of future the international system depend on growing military, economic and political power.

The study answered central question "What is the role of China in the new international order in the light of the holdings of the ingredients to play that role, and what is the future of the international political system in light of the emergence of China's emerging powers"?.

The study dealt with it in economic terms, where China is experiencing unprecedented growth, and political issue. China has completed the construction of its own power, regional, and striving for years to build its international profile, a strong candidate to contribute to the possibility of change in the international order form.

The study concluded main general results: That China was able to secure the site at the global and regional levels, allowing the maximum extent possible to implement the main necessary modernization and reform plans. And the establishment of wide cooperation with Asia and Southeastern Asia countries in development of science, technology and economic.

Key words: New International Order in light, Rising Powers.

[*]**Associate Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economic, Tishreen University, lattakia,Syria.**

[**]**Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economic, Tishreen University, lattakia, Syria.**

[***]**Postgraduate Student, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economic, Tishreen University, lattakia, Syria.**

الصين ودورها في النظام الدولي متعدد الأقطاب والأبعاد والتداعيات خلال الفترة 1990 – 2020

الدكتور لؤي صيوح*
الدكتور طه حاج طه**
صقر قنوع***

(تاريخ الإيداع 23 / 9 / 2019. قُبِل للنشر في 31 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

يتجسد هدف الدراسة في تسليط الدور على مكانة الصين كقطب دولي فاعل ومؤثر في الساحة الدولية وذلك من خلال استخدام منهج تحليل النظم نظراً لقدرة هذا المنهج على تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في تغير ملامح مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية. وحاولنا الإجابة على الأسئلة المحورية للدراسة وخصوصاً دور الصين في النظام الدولي الجديد في ظل ما تمتلكه من مقومات للعب هذا الدور؟ وكذلك ما هو مستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية في ظل بروز الصين كقطب فاعل ومؤثر، عالجت الدراسة أيضاً ذلك من خلال الناحية الاقتصادية حيث تشهد الصين معدلات نمو مرتفعة وغير مسبوقة، ومن الناحية السياسية حيث انتهت الصين من بناء قوتها الذاتية والإقليمية وأنتهجت لتوطيد مكانتها الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الصين قد استطاعت احتلال موقع متميز على المستويين الإقليمي والدولي بما أتاح لها أقصى حد لتنفيذ خططها في التحديق والاطلاع على كافة الصعد.

يضاف إلى ما سبق سعي الصين إلى إقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واسع النطاق مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية بما يخدم هدف الصين المتمثل بأن تكون أحد أهم الأقطاب على الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: نظام متعدد الأقطاب – النظام الدولي الجديد – الشرعية الدولية – العلاقات الدولية.

* **أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
** **دكتور– قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
*** **طالب دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

أصبح من المسلم به أن الصين تعتبر أحد أهم الأطراف الدولية الفاعلة فيما يسمى النظام الدولي متعدد الأطراف بسبب ما تملكه من قدرات بشرية وعسكرية واقتصادية وهذه القدرات تؤهلها لأداء دور رائد في الساحة الدولية، معلوم أنه بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي السابق انتهجت الولايات المتحدة نهج بناء عالم أحادي القطبية تقرر فيه وحدها مصائر البشر، وانفردت الولايات المتحدة بموقع الدولة العظمى التي طرحت رؤاها لتسيير شؤون العالم عبر الدعوة إلى ما أطلقت عليه توصيف النظام العالمي الجديد، ورغم أن السيطرة الأمريكية على المشهد الدولي كانت واضحة إلا أن ذلك لا يعني إن الطموحات الأمريكية كانت تسير بلا عوائق، بل أن العديد من القوى الكبرى سعت إلى كبح جماح القوة الأمريكية والحد من انفرادها في الشؤون العالمية وكان من تلك القوى الاتحاد الأوروبي كعملاق اقتصادي يملك كل مقومات القوة وكذلك الاتحاد الروسي الناهض من جديد. إلا أن القطب الأبرز هو الصين لما تملكه من عناصر القوة التي تؤهلها لان تكون الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم ومن المتوقع ان تتخطى الاقتصاد الأمريكي في عام 2027 وان يصل الناتج الإجمالي للصين إلى (70) تريليون دولار في عام 2050 أي ضعف الاقتصاد الأمريكي بذلك الوقت. واللافت للانتباه إن الصين لا تسير على خطى العولمة الغربية بل أنها تشكل العالم بتصوراتها الخاصة التي تقوم على عراقة وحضارة صينية ثرية بقيمتها وإحساسها بالتفوق بنظمها ومؤسساتها. ومما لا شك فيه إن الصعود الصيني في الشؤون العالمية يمثل منعطفاً هاماً حيث أصبحت الصين لاعباً أكثر مسؤولية على الساحة الدولية ولها تفاعل مع عدد متزايد من القضايا الدولية مثل مكافحة الإرهاب، والتدهور البيئي الكوني وتأمين الطاقة، وحفظ الأمن والسلم والأمن الدوليين، ومنع الانتشار النووي وحفظ الاستقرار المالي الدولي. وما يميز الصين عن غيرها هو أن النموذج التاريخي للصين لا يدل على دولة ذات نزعة توسعية وان قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع الصيني تشير إلى ان الصين لا تميل لان تصبح قوة قومية في المدى المنظور بمقدار ما تسعى لان تحقق لنفسها احتراماً دولياً يميزها عم غيرها من باقي الأقطاب الدوليين.

أهمية البحث و أهدافه:

تنبع أهمية الدراسة من ناحيتين:

أولاً : الأهمية العلمية: بحث ودراسة المقومات التي جعلت من الصين قطباً دولياً بارزاً على الساحة الدولية ودراسة موقعها الاستراتيجي المهم إقليميا ودولياً والذي انعكس على على بقية المقومات الأخرى والبحث في الدور الريادي للصين والقوى التي تمتلكها كالقوة البشرية والاقتصادية والعسكرية، إضافة إلى عضويتها في مجلس الأمن الدولي، وبالتالي تأثيرها في القرارات الدولية.

ثانياً : الأهمية العملية: والذي يتجلى بالبحث في الطرق والوسائل والسياسات التي اتبعتها الصين والتي أصبحت بموجبها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، الأمر الذي عزز من مكانتها الدولية، كذلك يضاف إلى ما سبق أن الصين أصبحت قوة دولية فعالة في النظام السياسي الدولي ولها تأثير في موازين ودراسة هذه التجربة وأثرها في شكل النظام العالمي الجديد وتحويله إلى نظام متعدد الأقطاب.

أهداف البحث: تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء ودراسة أبعاد الصعود الصيني على النظام الدولي.

2- التعرف على خصوصية وطبيعة السياسة التي انتهجتها الصين وتداعياتها على مستقبل النظام الدولي.

3- إظهار طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة وانعكاسها على مكانة الصين الدولية.

إشكالية البحث وأسئلته الأساسية: الأمر الذي لا جدال فيه هو إن هناك تغيرات مهمة أثرت على الساحة الدولية وغيرت في موازين القوى وأدت إلى ظهور فاعلين آخرين غير أمريكا وأصبح النظام السياسي الدولي يتجه إلى نظام متعدد الأقطاب خصوصاً وان عناصر القوة أصبحت موزعة على أسس يلتغي معها نظام القطبية الأحادية وبذلك فإن للصين من عناصر القوة ما يؤهلها للعب دوراً فاعلاً يمكنها من منافسة الولايات المتحدة تحديداً. وانطلاقاً من تلك الإشكالية فإن أسئلة البحث كالتالي:

1- ما هو الدور المنتظر من الصين في ضوء ما تمتلكه من مقومات القوة؟

2- أي نظام دولي في ظل بروز الصين كقوة صاعدة؟

3- ما هي طبيعة العلاقة بين الصين وباقي الأقطاب وخصوصاً الولايات المتحدة؟

4- ما هي ابرز التحديات التي تواجه الصين في تحقيق أهدافها؟

فرضيات البحث: تتمحور فرضيات الدراسة بفرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى : هناك علاقة ذات دلالة بين تعدد الأقطاب واستقرار الأمن والسلم الدوليين واستقرار نظام العلاقات الدولية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية بين نظام القطب الواحد وزيادة عدد البؤر والأزمات الدولية والحروب الإقليمية.

منهجية البحث:

من خلال طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية والأسئلة المثارة حولها وكذلك الأهداف المتوخاة فإننا نرى أن نهج " تحليل النظم " هو الأكثر انسجاماً ويلائم هذا النوع من الدراسة لأنه يساهم بتقديم إطار فكري مناسب من خلال دراسته الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية التي تخدم هذا الموضوع وكذلك سوف نستخدم المنهج الاستقرائي التحليلي لرسم آفاق وسيناريوها مستقبل الصين في النظام الدولي الراهن.

الحدود الزمنية للبحث:

تم تحديد 1990 كبداية للدراسة نظراً لأنها تمثلت بإنهاء نظام القطبية الثنائية ممثلة بسقوط الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة كقطب أوحد . أما اختيار الفترة 2020 نظراً لأن خلال هذه ال30 سنة حدثت تغيرات وأحداث دولية أدت إلى تغيير موازين القوى وأصبحت الأنظار تتجه نحو الصين كمنافس قوي للولايات المتحدة بما تمتلكه من مقومات تحقق لها الحضور الفعال في الساحة الدولية.

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تحدثت عن دور الصين ومكانتها المستقبلية في النظام الدولي، ومن أهم هذه الدراسات:

1- دراسة ل (محمد ياسين خضير) معنونة بـ الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، منشورة في المجلة السياسية والدولية ، العدد 24 ، ربيع 2013 ، وتناول الباحث الحديث عن شكل وطبيعة النظام السياسي الدولي، ودور ومكانة الصين في صياغة مستقبل النظام السياسي الدولي.

2- دراسة ل (محمد خواجة) معنونة بـ: الصين الجديدة، منشورة في شؤون الأوسط العدد 144، شتاء 2013، تحدث فيه الباحث عن سياسة الانفتاح التي انتهجتها الصين، وبالتالي ساهمت في جذب الاستثمارات، وفتح الأسواق العالمية

أمام البضائع الصينية، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح آنت ثمارها، فقد نقلت الصين من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية واعدة.

3- دراسة (خنان قنديل) المعنونة بـ: الصين واستمرارية الصعود السلمي، المنشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد183، يناير 2011، المجلد 46، وتحدثت فيه الباحثة عن علاقة الصين بجيرانها الاقليمين والدبلوماسية الصينية ، وبعض التحديات التي تواجه دور الصين مستقبلاً.

4- كما تناول الباحث (محمود خليفة جودة) في دراسته أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته (1991 م 2010 م) منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تحدث فيها الكاتب عن ضرورة التعرف على أبعاد صعود واحدة من القوى الكبرى في النظام الدولي وما لذلك من تداعيات عن النظام الدولي.

5- دراسة (**john Faust ,Judith Komerbirg**)، وتناولت شرحاً توضيحياً لأثر التغيرات في النظام الدولي على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية وعلاقات الصين مع الدول الكبرى، مع تركيز الدراسة على حقوق الانسان.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال تناولها دور الصين ، ومكانتها الدولية، كما أنها تسلط الضوء كما سابقاتها على دور الصين في تشكيل مستقبل النظام السياسي الدولي، لكنها تتميز في إبراز دور الصين على الساحة الدولية حتى عام 2020 نظراً لارتباط هذه الفترة الزمنية بأحداث سياسية جديدة جعلت من الصين لاعباً دولياً فاعلاً بقوة، وتتجسد ذلك من خلال تأثيرها على القرارات الدولية.

النتائج والمناقشة:

محاور الدراسة

المحور الأول: دور الصين في النظام السياسي الدولي:

تتمتع الصين بوزن استراتيجي على المستويين الاقليمي والدولي، وهذه المستويات وضعتها في مكانة دولية هامة، إذ بفضل تلك المقومات البشرية، والاقتصادية والعسكرية تمكنت الصين من ان تكون طرفاً فاعلاً في الساحة الدولية وأصبحت لها قوى في النظام السياسي الدولي الذي أخذ يشهد عالماً جديداً من المنافسة بفعل منظومة من التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية، اضافة على ما شهدته الساحة الدولية من تداعيات جراء الازمة المالية، فبعد ان اعتمدت الدول الكبرى لمدة تتجاوز ثلاثة عقود مبدأ " العولمة " بوصفها نظاماً اقتصادياً جاءت الازمة المالية لتضع حداً لكل ذلك، وبسبب الحجم الضخم للصين والاختلاف الكبير في القوة ومصادرها فإن النمو الصيني بدأ بتحقيق زيادات جعلها تتفوق على العديد من دول الجيران الاسيوي والدول الكبرى. ومما يزيد ويدعم هذه المكانة الدولية موقعها الجيوسياسي، حيث لا تكاد تخلو منطقة في جنوب وسط وشمال اسيا من الاستثمارات الصينية، بينما الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي للنمو الأسيوي، إضافة إلى قوتها البشرية ومساحة اراضيها التي تمكنها من استثمار كافة الإمكانات المتاحة لتتبلور مكانتها الدولية، الأمر الذي انعكس على دور الصين في النظام السياسي الدولي بما شهده من أحداث غيرت من موازين القوة، وبالتالي أدوار الفاعلين الدوليين، وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول بارزة في رسم ملامح مستقبل النظام السياسي الدولي، فقد قامت الولايات المتحدة بمكافحة الارهاب متبعة أساليب سياسية مختلفة، وبالمقابل كانت تلك الاحداث توجه انظار العالم الى ضرورة الاتجاه نحو التعددية القطبية نظراً لما تشهده الساحة الدولية من حضور قوي لفاعلين دوليين، وظهور تحالفات قوى عظمى تغير ملامح هيمنة القطب الواحد.

أولاً: الصين نحو دور فاعل في النظام الدولي:

ان العملاق الاسيوي اخذ يتحرك بقوة نحو القمة، متبعاً خطة سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية، كما أنه بدأت بالتحرك خارجياً بهدف تحقيق نهضة صينية تأمل بأن يكون نهايتها تحقيق مكانة مرموقة تستحقها خاصة وانها بقيت رهينة محيطها الاقليمي اثناء الحرب الباردة وتتطلع الى تحقيق المكانة المرموقة التي تهدف الى الوصول اليها، من خلال السير قدماً نحو تحقيق مطالبها بوجود نظام دولي متعدد الاقطاب، يستند الى مبادئ العدالة والمساواة والمنفعة، وتتبع في سبيل ذلك سياسة خارجية تتماشى وتلك المبادئ لكسب ثقة دولية تزيد قناعة القوى الكبرى من تحقيق نظام دولي متعدد الاقطاب.

ثانياً: الصعود الصيني في النظام الدولي:

هناك مجموعة من العناصر والابعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى نستطيع ان نطلق عليها قوة عظمى، يرى " هانز مورجايو " مفكر العلاقات الدولية ان القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية، ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية، فطبقاً للعناصر تلك يمكن تصنيف العالم الى ستة فئات: عظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية، قوة صاعدة مثل الصين والهند واليابان والاتحاد الاوروبي، قوة ثانوية، مثل استراليا وكندا ومعظم الدول الاوروبية، قوة زائرة مثل دول الخليج العربي، وقوة صغيرة مثل الفاتيكان **[1]**، ويتم هذا التصنيف طبقاً لمحددات تتمثل في القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وهل الدولة قوة نووية أم لا، وكذلك القدرات البشرية والعلمية والتكنولوجية للدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية، فمن الناحية العسكرية يعتبر النظام الدولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية الاقتصادية فالنظام الدولي يعتير متعدد الأقطاب فبالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد دولاً صاعدة بقوة كالصين والهند، و الدول ذات القدرات العسكرية والنووية وهى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني والهند وباكستان وكوريا الشمالية، فمن ناحية القدرات النووية نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964 تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة **[2]**. فلن تستطيع الدولة أن تكون قوة عظمى أو صاعدة بدون قدرات نووية عسكرية، لذا يذهب البعض إلى إن الصين سوف تصبح القوة الأولى في النظام العالمي بحلول العام 2050**[3]**.

ثالثاً: أسباب وعوامل القوة الصينية وأبعادها:

هناك أسباب رئيسية جعلت الصين تحتل مكانة متميزة في الساحة الدولية:

أ- أسباب وعوامل القوة الصينية:

- انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي الأمر الذي فتح آفاقاً واسعة أمام الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي للظهور بقوة في الساحة الدولية ولعب أدوار فاعلة في النظام الدولي، تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياطية ضخمة بجانب امتلاك ميزانية ضخمة للدفاع تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعتبر الصين ضمن الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن مما يعزز من موقفها السياسي في ظل المتغيرات الدولية.

- تعتبر قوة نووية وتحتل في ذلك المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا، بدأ البرنامج النووي الصيني عام 1955 وتتكتم الصين على المعلومات الخاصة بترسانتها النووية، وكل ما يتردد من أعداد تمتلكها هو مجرد تكهنات غير معلنة رسمياً من الجانب الصيني.

- تعارض الصين النظام الأحادي القطبية الذي يقود العالم بزعامة الولايات المتحدة ولديها رغبة في الوصول إلى مرحلة متقدمة في النظام العالمي تنافس الولايات المتحدة.

- تعتبر الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للصين في 2019 إلى 15.518 تريليون دولار، بينما يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 22.174 تريليون دولار في السنة نفسها، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني بحسابات تعادل القوة الشرائية في عام 2019 إلى 26.867، بينما يقتصر الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى 22.174 تريليون دولار، أي يتوقع أن يزيد حجم الاقتصاد الصيني بشكل يفوق حجم الاقتصاد الأمريكي بنحو 21% في ذلك العام**[4]**.

- تتمتع الصين بموقع استراتيجي متميز تتمكن من خلاله التحكم بطرق الملاحة البرية والبحرية والجوية، فهي تربط شرق آسيا بشرق أوروبا وهذا يجعلها تشكل قوة اقتصادية عالمية تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية **[5]**.

ب– أبعاد القوة الصينية:

- البعد الاقتصادي: اتخذت الصين واحداً من أكثر البرامج المتقدمة والسريعة للتطوير القانوني لمعالجة اقتصادها المحلي، فخلال الثمانينيات أجرت الصين تغييرات هامة في سياساتها التجارية والبنية المؤسسية للتعامل مع التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي، فوصفت الصين بصورة أولية مناطق اقتصادية خاصة (وبشكل رئيسي مناطق إعادة التصدير)، وانفتحت البلاد للاستثمار والتجارة وسارعت بالإعلان عن صفقات جاذبة للمستثمرين الأجانب **[6]**. ومع ذلك فإن ثمة حوارات اقتصادية تجري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحوار الاقتصادي الاستراتيجي الرابع الذي عقد في 2008 اقترح الطرفان الدخول في مفاوضات واتفاقيات الاستثمار الثنائية، وفي الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الذي عقد في يوليو 2013 أعلن الطرفان استئناف مفاوضات اتفاقيات الاستثمار الثنائية وتسعى الولايات المتحدة إلى توفير أكبر قدر من الضمان لمؤسساتها عن طريق هذه الاتفاقيات من حيث دخول السوق الصينية ومبدأ عدم التمييز، ملكية الأعمال، شروط إنجاز الاستثمار، تسوية النزاعات بشكل محايد، أما بالنسبة للصين فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية تساعدها على زيادة استثماراتها المباشرة في الولايات المتحدة **[7]**. هذا وقد نمى اقتصاد الصين خلال الثلاث عقود الماضية بمتوسط نسبة تقارب 10% سنوياً، وارتفعت مدخراتها الخارجية عام 2009 (2.4) تريليون دولار، ويعتقد الكثيرون أن التنين الصيني استيقظ بعد نوم قرنين ليستبدل انفعالات الثوريات الأيديولوجية ببراغماتية الإصلاحات الاقتصادية وليؤكد بأن تحقيق التنمية لا يعتمد فقط على إطلاق الحريات السياسية الليبرالية بل أيضاً على التحكم المتزن بتغيراتها المضطربة. وقد تمكنت الصين من تحقيق انطلاقة ناجحة في كافة المجالات مكنتها من أن تكون قوة صاعدة خاصة في المجال الاقتصادي فاهتمت بتطوير البنى التحتية للاقتصاد وارتفعت معدلات الناتج المحلي فتبوأت مراتب عليا آخذة بالتزايد، وعلى سبيل المثال لا الحصر في عام 2010 بلغ النمو في الناتج المحلي 10.3% **[8]**. ومهما تشتد وتيرة الخلافات الاقتصادية مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة فإن مستقبل الخلافات التجارية الصينية مع القوى الاقتصادية الكبرى سيغلب عليه أسلوب التفاهم والحوار ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة إما أنها لم تعد تملك زمام المبادرة وبالتالي لم يعد بمقدورها توجيه ضربة لإجهاض الصعود الاقتصادي الصيني وإما

لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم التصعيد الاقتصادي ضد الصين، ويؤكد على ذلك أن أغلب القضايا التي قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمت تسويتها ودياً **[9]**. وبهذا يوصف الاقتصاد الصيني بأنه من الاقتصاديات الصاعدة التي تسير نحو الأفضل بسبب توافر الأسواق الاستهلاكية الواسعة، وأخذ الاقتصاد الصيني بالتطور وقد تطور عبر مرحلتين ترتبط المرحلة الأولى بما قبل الإصلاح أي عام 1949 حيث تبنت النموذج الستاليني، ثم اتجهت نحو نظام الخطط الخماسية مستفيدة من القوى العاملة، وقد تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق معدلات جيدة زادت بعد اتباع البرامج الإصلاحية الاقتصادية.

- البعد البشري: يزيد عدد السكان عن مليار و300 مليون نسمة، وقد تمكنت الصين من تحقيق تقدم اقتصادي ضخم مستغلة الثروة البشرية الهائلة فهي تمثل القوة الأولى عالمياً من حيث الثروة البشرية، وحاولت استغلال العدد الهائل من السكان بشكل يخدم اقتصادها على شكل أيدي عاملة، وبالتالي تم تفادي أعداد السكان كعبء على الدولة ومما يميز العناصر البشرية أن القوى العاملة تمثل النسبة الأكبر من عدد السكان وتتراوح من 25 سنة إلى 60 سنة وتشكل ما نسبته 68% من إجمالي عدد السكان ومن هم دون ال15 سنة 26% من عدد السكان، ومن هم فوق ال 60 سنة 6% فقط، وقد تمكنت من خلال ذلك من توفير الأيدي العاملة المدربة ومن تحقيق تقدم اقتصادي محلي فبلغ ناتجها القومي في العام 2010 ما مقداره 5878.6 مليار دولار فتمكنت من أن تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث زيادة حجم الإنتاج **[10]**. تعتبر الصين القوة الأولى عالمياً من حيث الثروة البشرية إذ يبلغ عدد سكانها تقريبا نحو مليار و 300 مليون نسمة وقد تمكنت بحسن إدارتها لثروتها البشرية تحقيق تقدم اقتصادي ضخم وبناء قوة عسكرية هي الأكبر من حيث التعداد في العالم، فالكثافة السكانية يجب ألا ينظر إليها على أنها نقطة ضعف بل قوة يجب استثمارها على أكمل وجه، وبالتالي تثبت الصين أهمية العنصر البشري باعتباره قائد عملية التنمية والتحديث كماً وكيفاً.

- البعد العسكري: أصبحت المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية على مستوى العالم ويرجع ذلك إلى التفوق العددي إضافة إلى التسلح على الجانبين الاستراتيجي والتقليدي مع تميزها التقني والتكنولوجي، فمن الناحية النووية فقد تميزت بقدرة نووية متميزة منذ انضمامها النادي النووي عام 1964 وقد أكسبها ذلك قوة نووية تعتبر الأكبر في آسيا، وقد تمكنت من امتلاك ونشر أسلحة نووية يمكن أن تكون رادعة للولايات المتحدة، تمكنت الصين من الاندماج في المجتمع العالمي خاصة بعد توقيع اتفاقية بينها وبين الولايات المتحدة عام 1999 وكانت تدور الاتفاقية حول شروط قبول الصين في منظمة التجارة العالمية وذلك بعد موافقتها على توقيع ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام (97-98) وهنا إشارة على نية الصين في الانضمام إلى المجتمع العالمي إذ بتوقيع هاتين الاتفاقيتين تكون الصين اعترفت ضمناً بأن الرقابة العالمية مبررة ليس على ممارسة الاقتصاد المحلي فقط بل وعلى السلوك السياسي، وهذا يترجم الرغبة الصينية في أن تكون الصين عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي **[11]**. وسعت انطلاقاً من تلك القوة الاقتصادية إلى دعم وزيادة قدراتها العسكرية وأخذت تخطط إلى إعداد جيش يتميز بالقوة يساندها في تثبيت خطاها في النظام الدولي كقوة عظمى، وهذا لن يتحقق لها بمعزل عن تطوير قدراتها النووية العسكرية، وقد جاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم وقامت بخطة مدروسة من إعادة تنظيم الجيش وتدريبه وتوفير السبل التي من شأنها أن تجعله في مصاف جيوش الدول العظمى، ثم في مطلع القرن الحالي بدأت الصين في إمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية براً وبحراً وجواً، إن ظهور الصين كقوة عظمى في آسيا بات أمراً جلياً وأصبحت هذه الجمهورية الشعبية تمثل قوة لا يستهان بها مقابل قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى صناع القرار والساسة الصينيون أن الوقت قد حان لكبح جماح التطلعات الأمريكية والسيطرة على مقدرات وثروات

العالم، وهم يعارضون بشدة سياسة الهيمنة والسيطرة ويدعمون سياسات التعددية ورفض هيمنة القطب الواحد، وتسعى الصين باستمرار إلى توسيع الترسانات النووية فتضاعف عدد الرؤوس النووية الصينية رغم أنها ترفض الدخول إلى صفوف السباق إلى التسلح النووي ويعتبر هذا من الخيارات التي تناسب السياسة الصينية على الصعيدين الداخلي والخارجي، واستفادت الصين من التجربة الروسية (الاتحاد السوفييتي سابقاً) التي كان لديها عشرات الآلاف من القنابل النووية وانهارت، الأمر الذي يزيد قناعة الصين أن الأسلحة النووية لا يعني أماناً أكثر، والترسانة النووية الصينية يكتنفها الغموض نوعاً ما فهي رغم أنها تسعى إلى امتلاكها وتطويرها للدفاع عن النفس ولا تستخدمها ضد الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ولا تستخدمها للتهديد وزعزعة الأمن والاستقرار، ويقدر عدد الرؤوس النووية بـ 300 رأس نووي وهذا عدد تقديري وليس من مصادر صينية رسمية **[12]**. وبهذا تمكنت الصين من تحقيق مكانة عسكرية يمكن اعتبارها من أكبر المؤسسات العسكرية العالمية بسبب قدرتها النووية الكبيرة وهذه القدرة تمكنها من الوقوف في وجه القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة.

رابعاً: تأثير العوامل الداخلية والخارجية على دور الصين في النظام الدولي:

واجهت الصين بقوة مجموعة المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية الأمر الذي انعكس إيجاباً على تحديد هدف الصين وهو التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتخطيط التنموي والسير في طريق الديمقراطية الشاملة، وتعتبر الصين من القوى الصاعدة التي تسعى إلى تعظيم قدراتها ومصادر قوتها في الداخل بما يحميها من الانسحاق أمام القوى الكبرى المهيمنة، وقد يحصل على المستوى الخارجي عندما تحاول الدولة الصاعدة تعويض النقص في موارد قوتها بالتحالف مع دول أخرى بغية التصدي للقوى المهيمنة على النظام الدولي **[13]**. وتمتلك الصين من القوة والإمكانات البشرية والتكنولوجية ما يجعل القادة الصينيين يستثمرونها في تحقيق سياسة خارجية قوية، إذ يصعب فصل تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الصينية بما يوائم إرادة القادة في زيادة الدور الفاعل للصين في العلاقات الدولية.

العوامل الداخلية:

1– التحول الأيديولوجي في فكرة النخبة السياسية والتي تمثلت في انخفاض معدلات الأعمار بين أفراد النخبة القائدة، لتجربة الإقلاع والانفتاح مع إقرار مبدأ التنامي في المسؤوليات الحزبية والعمومية ومبدأ الولايات المحددة لتولي المناصب العمومية والحزبية والمحددة في فترتين للولاية متتاليتين، وكذلك إعادة الاعتبار للقيادات التي همشت وطردت إبان وأثناء ما سمي بالثورة الثقافية، وكذلك ارتفاع مستوى التعليم في صفوف الشعب والنخبة القائدة وبروز دور التكنوقراط، وظهور النخبة الاجتماعية والمدنية والأكاديمية بديلاً عن النخبة المؤدلجة.

2– الدور المتنامي للسلطة التشريعية وللنخبة التمثيلية في بنية الحزب والنظام السياسي على حد سواء، وتطوير مرجعية القانون والمؤسسات كسلطة سيادية، والذي يتمثل في تطوير النظام التشريعي والعمل تدريجياً على بناء دولة القانون، والذين أصبحا يمثلان هدفاً هاماً للقيادة السياسية الصاعدة في الصين منذ الشروع في مباشرة سياسة الإصلاح والانفتاح في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

3– الدور التحديثي والمدني للمؤسسة العسكرية في الصين من خلال تعرضها لمجموعة كبيرة من الإصلاحات أطلق عليها إعادة الهيكلة، ويمكن اعتبار أبرز ملامحها في انخفاض عدد وحدات الجيش وارتفاع مستوى التعليم بين أعضائه وخضوعه لاستحقاقات دور الصين في النظام الدولي والنزاعات الدولية.

4– تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية وانتهاج سياسة الباب المفتوح، كما أن الصين اتبعت سياسة الانفتاح والإصلاح فنقلت الصين من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية واعدة، ففي العام 1978 كانت تمثل الرقم

170 في الترتيب العالمي للدخل القومي لتصبح غداة أربعة وثلاثين عاماً الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة، هذه الوثبة العملاقة أسهمت في توسيع مجالات الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل، وأصبحت أكثر ثقة بتعديلات سياستها منذ عام 2002 فقد جعلت الاقتصاد القائم على المعرفة أكثر وضوحاً وتبنت نمطاً لتنمية أكثر استدامة.

العوامل الخارجية: تسعى الصين لتطوير علاقاتها مع كل الدول انطلاقاً من اتباع سياسة مستندة إلى الحفاظ على الأمن والسلم من خلال:

- عدم القيام بأي تحركات يمكن أن توصف بالعدائية.
- رفضها التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.
- احترام السيادة ووحدة الأراضي.
- دعوتها إلى التعايش السلمي وتسعى إلى خلق بيئة آمنة.
- المساواة الدولية.
- العمل على توثيق علاقاتها مع الدول النامية والحفاظ على علاقات متميزة مع دول الجوار.
- رفضها لهيمنة الولايات المتحدة (هيمنة القطب) وتسعى إلى تكريس نظام عالمي جديد أكثر عدالة ومصداقية.
- تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.
- التمسك بالموقع الهام للصين على المستوى الدولي ويتضح ذلك من خلال إصرارها على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.
- إخفاء قدراتها المتشعبة.
- كسب الوقت **[14]**.

المحور الثاني: الصين وعلاقاتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي:

تتعرض الصين لحملات تشويه من قبل وسائل الإعلام الغربية خاصة فيما يتعلق بتجاربها التنموية وتعتبرها الولايات المتحدة مصدر تهديد في كثير من التحليلات المتشعبة، وقد يؤثر هذا بشكل أو بآخر على علاقات الصين وسياستها الخارجية مع التخوف مما قد تشكله تلك التحليلات من صورة سلبية بسبب ما تروج له الدول العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة والتي تسيطر على الخطاب الدولي، وتهدف الولايات المتحدة جراء ذلك من أن الصعود الصيني يشكل تهديداً محتملاً على تصدر الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها العالمية.

أولاً: التنافس الأمريكي – الصيني وسيناريوهات العلاقة بينهما:

شهدت الساحة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات في ميزان القوى وبزوغ قوى دولية جديدة تنافس على المكانة الدولية بعد أن منيت الولايات المتحدة بالفشل في حربها على أفغانستان والعراق، وتأكد ذلك بعد تصدع النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأصبح النظام العالمي يتوجه نحو قيادة التنين الصيني كقوة عظمى، وتشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تعمل من أجل الوصول إلى قمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن **[15]**. إن المتتبع للعلاقات الأمريكية الصينية يمكن أن يرسم ملامح النظام الدولي الجديد في المرحلة المقبلة ضمن المسارات الآتية:

1- المسار التعاوني: ثمة تقارب وتعاون صيني أمريكي سيحدث في المستقبل في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية **[16]**. وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين فالتقارب والتعاون يصب في مصلحة البلدين معاً، فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل من منهما فيمنع حدوث تحالف استراتيجي صيني موجه ضد الولايات المتحدة خاصة في ظل تطور العلاقات الصينية مع دول الجوار مثل اليابان أو غيرها.

2- المسار الصراعي: إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية – الأمريكية مزيداً من التوترات والاحتكاكات الأمر الذي قد يقود إلى صراع عسكري بينهما وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى، وتنظر إليها الولايات المتحدة أنها مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي ولإمكاناتها في النظام الدولي، فهناك قلق أمريكي من تنامي القدرات الصينية العسكرية والاقتصادية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي، إن استشعار واشنطن بالخطر الصيني المتصاعد كان لابد له أن يولد سياسات أمريكية معادية تمثلت في محاولة غلق الممرات البرية والبحرية للتزود بالطاقة (البترول، الغاز الطبيعي) في وجه الصين مع دعم استقلال تايوان عن الصين ومحاولة إبرام اتفاقيات عسكرية معها والوقوف إلى جانب اليابان في الجزء المتنازع عليه مع بكين، مع الأخذ بالاعتبار أن واشنطن لديها من القواعد العسكرية ما يهدد الأمن القومي الصيني وأبرزها قاعدة باغرام في أفغانستان.

3- المسار الواقعي: الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترتقي لحد التقارب والتعاون الاستراتيجي كما لن تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات وتوترات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما صعوداً وهبوطاً، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أو تقويتها أو نسفها **[17]**. إن هذه العلاقات المشوبة بالتوترات وانعدام الثقة أحياناً تجعل الصين لا تنزلق نحو المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة بل العكس تماماً فالصين تنتهج سياسة الاندماج في منظمات التعاون الإقليمية والدولية وأبرزها منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، وعاد هذا الانضمام على الصين بآثار جيوسياسية واقتصادية إيجابية، فالمصلحة الاقتصادية ذوبت كل المعيقات الجيوسياسية.

ثانياً: مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي الدور الصيني كقوة عظمى:

أصبح النظام السياسي الدولي ذو ملامح أكثر وضوحاً خاصة بعد حاجة الأطراف الدولية القائدة كالولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية إلى دور الفاعلين الآخرين وإسهامهم في الجانب الاقتصادي، وكان ذلك واضحاً باجتماع الدول الكبرى في إطار مجموعة العشرين عام 2008، والتي أصبح لها وزناً متزايداً في إدارة الاقتصاد العالمي ولا سيما أنها تشمل أكثر الدول تأثراً في النظام الدولي، يشير معظم المختصين في العلاقات الدولية إلى أن هيكل النظام الدولي أخذ ينتقل منذ نهاية حقبة القطبية الثنائية من النمط شبه الإمبراطوري القائم على سيطرة قوة عظمى واحدة أي الولايات المتحدة إلى نموذج انتشار القوة القريب بصورة أو بأخرى من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول المتكافئة في القوة مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان... **[18]**. وتعتبر الصين من الدول التي تتمتع بعناصر قوة كثيرة تؤهلها للعب دور فاعل في الساحة الدولية بسبب امتلاكها العديد من عناصر القوة على كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويمكن تصنيفها أنها الأولى عالمياً من حيث النمو الاقتصادي والثالثة عالمياً من حيث الناتج القومي الإجمالي، والثانية من حيث مجمل الإنفاق العسكري، إضافة إلى تمتعها بقوة بشرية هائلة تزيد من حضورها

دولياً، ويلعب المحدد البشري دوراً هاماً حيث يفوق تعداد الصين مليار وثلاثمائة مليون نسمة، ما يؤهلها لأن تكون سوقاً واسعة تستوعب السلع المحلية والعالمية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الصين في ظل بروزها كقوة عظمى:

ثمة تحديات كثيرة قد تواجهها الصين وهذه التحديات متشعبة تشمل أكثر من مجال لكن أبرزها:

- زراعياً:

1- العمل على تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة حيث تعتبر المياه هي المحدد الرئيسي للزراعة في الصين، فمناطق كثيرة في سهول الصين الشمالية لا يمكن زراعتها بطاقتها الكاملة بسبب نقص المياه.

2- حل الاختناقات في البنية الأساسية والتكنولوجية خاصة فيما يتعلق بالنقل والموانئ والسكك الحديدية، حيث يقول الصينيون أن رحلة إلى سشوان أصعب من رحلة إلى السماء.

3- توسيع الحيازة لكل مزارع.

- اقتصادياً:

1- الحد من التدخل الحكومي في قطاع الحبوب، إذ يسمح للفلاحين بنسبة صغيرة من البيع بسعر السوق مما ينعكس سلباً على الإنتاج.

2- يذهب البعض إلى أن الصعود الصيني سوف يواجه مجموعة من المعوقات قد تمثل نقاط ضعف وتحول دون تقدمها بالصورة المأمولة.

3- التلوث: هي الدولة الثانية بين أكثر الدول التي تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

4- تناقص في مصادر الطاقة: التخوف من عودة تايوان للحياة من جديد[19].

5- ضرورة توفير الغذاء لأكثر من مليار وثلاثمائة وستين مليون مواطن، ومع تحسن مستوى المعيشة ازداد استهلاك الأفراد للطعام النوعي فانقرضت الصورة النمطية للفلاح الصيني، ولا تزال حصة الشعب الصيني من الاستهلاك العالمي متدنية حوال 5.4% فقط [20].

6- على الرغم من تبوء الناتج القومي الصيني المرتبة الثانية عالمياً إلا أن دخل الفرد لا يتعدى الستة آلاف دولار سنوياً مقابل سبعة وأربعين ألف دولار لنظيره الأمريكي.

7- لدى الصين مشاكل حدودية بحرية مزمنة مع كل من اليابان وفيتنام والفلبين وتايوان، ورغم تمسكها بالجزر والمياه المتنازع عليها فهي تسعى إلى تجنب الاصطدام والوقوع في توترات من شأنها التأثير على استقرار البيئة الاستراتيجية المحيطة بها.

رابعاً: مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل بروز الصين كقوة عظمى:

يرى المختصون في حقل العلاقات الدولية أن تغيرات جوهرية أصابت هيكل النظام الدولي الذي أخذ ينتقل من النمط شبه الامبراطوري القائم على سيطرة عظمى واحدة أي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج انتشار القوة القريب من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول المتكافئة في القوة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا والهند ..[21] . يذهب بعض المحللين إلى أن الأزمات التي تعاني منها الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً قد ساهمت في تراجع قدرتها في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية وبروز قوى إقليمية جديدة وطامحة كالصين، روسيا والاتحاد الأوروبي والهند وإلى تصاعد دور هذه القوى، ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المسيطرة في العالم خلال مدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى المحافظة على نظام سيطرة عالمي، إلا أنه لم يكن من السهل

المحافظة على هذا المشروع فقد باتت الصين لاعباً يتمتع بتأثير واسع ويفرض تحدياً كبيراً، لذلك يرى الكثيرون أن على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك قوة الآخر وعدم تجاهلها لأن مستقبل النظام الدولي سيتحدد في ظل استمرار الصين كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي [22]. ولأن التهديدات الجديدة تفرض تغليب مصلحة التعاون بين الأطراف الفاعلة، وأن بروز الصين قوة عالمية جديدة خلق جغرافية سياسية جديدة، فبروز الصين سوف يساهم في تحديد طبيعة النظام السياسي الدولي وبما يفرضه القادمون الجدد على الساحة الدولية، خاصة وأن ثمة تحالفات قد تنشأ بين القوى الكبرى مثل الصين وروسيا على سبيل المثال تثير مخاوف الولايات المتحدة إذ يشكل التقارب بين البلدين إنذاراً إلى أمريكا كي لا تتكل كثيراً على عداء مستحكم بين البلدين، وتدرك واشنطن أنها المقصودة بما ذكره البيان الروسي الصيني المشترك عن "... إرادة الهيمنة والضغوط المتكررة على الدول" وعن ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب، ويرى الكثيرون أن استمرار الصين كقوة كبرى لا يعني بالضرورة سعيها إلى تسيد النظام السياسي الدولي لأن النموذج التاريخي الصيني لا يدل على دولة ذات نزعة توسعية إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشيران إلى أن الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها احتراماً دولياً لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية، وعليه فإن ملامح النظام السياسي الدولي وفق ذلك الاتجاه تتحدد بأن الأطراف الدولية مهما بلغت من القوة فإن التوزيع النسبي لمكونات القوة سيفضي إلى أشبه بالتكافؤ النسبي وهذا التكافؤ سيقود الأطراف الفاعلة في المحصلة النهائية إلى إدراك قوة كل من الآخر وبعدها ستشكل طبيعة وشكل النظام الدولي القائم على التعدد في أطرافه.

النتائج و المناقشة:

إن مستقبل النظام السياسي الدولي يتحدد حسب طبيعة سياسات الفاعلين الدوليين وفي ظل ذلك فإن الصين تعد طرفاً دولياً فاعلاً بسبب ما تمتلكه من مقومات وأبعاد عسكرية واقتصادية وبشرية، أي أن نمط توزيع القوة في الصين يسير بشكل متواز أي أن قوتها الاقتصادية توازي قوتها العسكرية، وتعد من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية مستغلة مصادر قوتها لحصر الانفراد الأمريكي بزعامة العالم خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحولات في ميزان القوى وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية بعد فشل الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، لذلك تغير الخطاب العام الصيني الأمريكي فكان يزاوج بين الصراع والتعاون والحذر والحوار حسب ما تقتضيه مصالح الطرفين، وفي الآونة الأخيرة لعبت القيادة الصينية دوراً هاماً في توجيه السياسة الخارجية الصينية نحو العقلانية وتجنب سياسة العنف، لأن ثمة مؤثرات داخلية وخارجية تؤثر على عملية صنع القرار، وأخذت السياسة الخارجية الصينية تؤثر في مستقبل النظام السياسي الدولي من خلال التأثير في العلاقات الدولية من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية ومنظمة أوبك ومنظمة شنغهاي، وحافظت على استمرارية أهداف سياستها الخارجية التي اتسمت بالتعقل والتريث في اتخاذ القرارات، فتمكنت بذلك من السير قدماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وتمكنت من استرجاع بعض أقاليمها المنفصلة ووحدة أراضيها، إن مثل هذه السياسات المخطط لها تجعل الصين ضمن إطار يتسم بالمصداقية والموضوعية مما يجعلها طرفاً دولياً فاعلاً ومؤثراً في الساحة الدولية.

نتائج البحث:

1- تعتبر الصين قوة اقتصادية لها مكانتها في الساحة الدولية وهذه القوى تتزايد بشكل مستمر.

2-تلعب الصين دوراً مؤثراً في النظام العالمي وهذا الدور آخذ في التزايد لا سيما أن العالم سيكون أكثر تعقيداً بتفاعلاته السياسية والاقتصادية، مع بروز قوى عظمى جديدة تعتبر الصين أبرزها.

3- إن الدور الريادي الذي تلعبه الصين في الساحة الدولية يجعل الولايات المتحدة مجبرة على إقامة شراكة هادئة مع الصين لتجنب دخول الولايات المتحدة في نزاعات استراتيجية يمكن أن تؤثر على مكانتها العالمية.

4-في ظل بروز قوى عظمى جديدة سيكون للصين دور مستقبلي مؤثر في النظام العالمي الذي سيشهد سيناريوهات تبنى استناداً إلى توزيع القوى، قد يكون الدور القادم آسيوياً بزعامة الصين.

Reference:

1- As a struggle. Ahmed, Can China the World from a Unipolar System, 2009, http://www.djazirnews.info/analyse/38.

2- Kaltsky. Anatole, will the Chinese economy spark a new global crisis: www.arabyanews.com/porta/news

3- Sachs. Jeffrey, Chinese economy in the face of US pressure, 2015, at: www.aljazeera.net/news/ebusiness.

4- Qandil. Hanan, The Ascending Chinese Power, Fears and Hopes, A Study in Theories of Chinese Rise, 2006, Center for Asian Studies, Cairo University, p. 45.

5- Have mercy on me. Khaled, China, Climbing to the Top "Reflections on a Unique Development Model," 2012, at: www.nama-center-c.

6- hasan. Khalil, Chinese Modernity and the New World Order, Elaf Newspaper, 2010, London, at: elph.com/webopinion. 2010.

7- Ahn. Song Bom, China as Number One, World Culture, No. 114, 2002, p. 136.

8- Abdul Rahim. Sharifa, The Chinese Rise, Al-Ahram Al-Iqtisadi, Issue 126, 2010, Cairo.

9- Abdul Aziz. Abdulaziz Hamdi, China's Nuclear Power and Its Strategic Weight in Asia, International Politics, No. 145, 2001, p. 81.

10- fahmy. Abdul Qadir Muhammad, The International Political System, A Study in Theoretical Origins and Contemporary Characteristics, Wael House for Printing and Publishing, Amman, 1997, pp. 37-50.

11- jad allah. Abdo, China and the United States Labor Conflict and the Second Cold War Early War, Strategic File, Part 1, http://politicalplatform.wordpress.com.

12- Abdel Halim. Abeer, The Chinese Dragon: The New Old Strategic Challenge of the West, at www.silronline.org/alabwab/.

13- Abdel Fattah. Fekrat Namik, USA and Terrorism, Political Issues Magazine, No. 2, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2002, p. 48.

14- Al-Rubaie. Kawthar Abbas, The Future of the New International Order in light of the Rise of Emerging Powers and its Impact on the Arab Region, The European Union as a Model, Journal of Political Issues, No. 26, Al-Nahrain University, 2012, p. 1.

15- Lapid. Mary Helen, The Economic Struggle in International Relations, The Arabization of Hassan Haidar, Beirut, Lebanon, p. 63.

16- Khawaja. Muhammad, China, Great Challenges and Promising Hopes, Middle East Affairs, No. 144, 2013, p. 141.

17- Abu Amoud. Muhammad Saad, American-Chinese Relations, International Politics, No. 145, 2001, p. 98.

18- issa. Muhammad Abd al-Shafi'i, Some recent developments in the structure of the international system, a brief attempt to classify the world, the Arab Journal of Political Science, Beirut, No. 532, 2011, p. 149.

19- Khudair. Muhammad Yassin, China and the future of the international political system, International Political Review, No. 124, Al-Mustansiriya University, 2013, p. 151.
20- joudah. Mahmoud Khalifa, Dimensions and Implications of the Chinese Rise in the International System (1990-2010), The Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2014, at: www.democraticac.de/wordpress/archhives.
21- joudah. Mahmoud Khalifa, Paths of American-Chinese Competition, Civilized Dialogue, No. 3432, 2011.
-22aioub. Medhat, The Chinese Economy and the Risks of the Transformation from Agriculture, International Politics, No. 173, 2005, p. 96.